2024 أكتوبر/تشرين الأول

منظمة منع العنف ونشر السلام

لمحة سريعة: الابتزاز الإلكتروني في جنوب الموصل، العراق

الفعالية العامة في جنوب الموصل حول الابتزاز الإلكتروني (آب 2023)

للاتصال

فيليسيتي غراي
FGRAY@NONVIOLENTPEACEFORCE.ORG المديرة العالمية للسياسات والمناصرة

ريام ظاهر حيدر
NPIQ.PD@NONVIOLENTPEACEFORCE.ORG مسؤولة تطوير البرامج، العراق

مقدمة

يشكل الابتزاز الإلكتروني في جنوب الموصل تهديدًا خطيراً لسلامة النساء والفتيات ورفاهن. ينطوي هذا السلوك الضارعلى إكراه الأفراد على تقديم المال أو الخدمات الجنسية تحت تهديد الإضرار بالسمعة، مما يؤدي إلى صدمات نفسية وعاطفية حادة و مخاطرمتزايدة للتعرض للعنف. تتفاقم هذه الظاهرة بسبب المعايير الثقافية والاجتماعية المرتبطة بمفهوم "شرف العائلة"، مما يمنع العديد من الضحايا منطلب المساعدة أو الإبلاغ عن سوء المعاملة، ويزيد عزلتهن الاجتماعية والنفسية.
تستعرض هذه الورقة الموجزة السياق الراهن، وتسلّط الضوء على أبرز التحديات التي تعيق الاستجابة للمشكلة، وتقدّم توصيات عملية لتعزيز فعالية الاستجابة وحماية النساء والفتيات من العنف الإلكتروني في جنوب الموصل.

مخاطر الابتزاز الإلكتروني وعواقبه في جنوب الموصل

وتفيد تقارير من مجتمع جنوب الموصل بأن ضحايا الابتزاز الإلكتروني ، بما في ذلك الطالبات، يتعرضن بشكل متزايد للتهديد والإكراه بسبب مشاركتهن على المنصات الإلكترونية، مثل مجموعات واتساب، حيث قد يشاركن صورهن الشخصية عن غير قصد. يمكن تسريب هذه الصور، التي تتنوع طبيعتها ولكنها في بعض الأحيان تكون صريحة وفاضحة إلى أفراد وشبكات خارجية، مما يعرض النساء والفتيات اللاتي يظهرن في الصور للخطر.

يمكن أن تمتد تداعيات الابتزاز الإلكتروني إلى نتائج وخيمة، بما في ذلك:

1.خطر الانتحار

وعلى الرغم من غموض الأسباب الكامنة وراء حالات الانتحار في كثير من الأحيان، إلا أن الابتزاز الإلكتروني قد يكون عاملًا مساهمًا. وغالبًا ما تقوم العائلات بإخفاء هذه الحوادث لتجنب وصمة العار، .مما يؤدي أحيانًا إلى ظهور حالات الابتزاز على أنها جرائم شرف أو تسجيلها كحوادث قتل عرضية
يمكن للطبيعة القسرية للابتزاز الإلكتروني أن تخلق شعورًا بالعجز لدى الضحايا، إذ يخشون من المزيد من الإذلال أو الانتقام في حال تحدّثوا. هذا الضغط النفسي الهائل قد يدفع البعض إلى اعتبار الانتحار مخرجهم الوحيد، في وقت قد لا تدرك فيه العائلات وجود صلة بين الابتزاز وحالات الانتحار

2. انقطاع التعليم والعزلة الاجتماعية

أدّت هذه الحالات الى دفع بعض الأسر لمنع بناتهن من مواصلة تعليمهن والمشاركة في الحياة المجتمعية. فعلى سبيل المثال، أبلغ أحد أفراد المجتمع المحلي عن حالة استُخدمت فيها صورة لطالبة من قِبل شقيق طالبة أخرى لابتزازها، مما يوضح التأثير المباشر للابتزاز الإلكتروني على الفرص التعليمي. وفي بعض الحالات، تختار النساء الانسحاب من التعليم واللجوء إلى إخفاء السبب الحقيقي، خوفًا من الوصم الاجتماعي والضغوط المتزايدة، مما يقوض تطورهن الشخصي ويحد من مشاركتهن الفاعلة في المجتمع .

3.الزواج والعلاقات الزوجية القسرية

بالإضافة إلى ذلك، سُجلت حالات لهروب فتيات نتيجة الابتزاز الإلكتروني. فعند تعرّضهن للتهديد، قد يُجبر المبتزون (وغالبًا ما يكونون رجالًا) الضحية على الهروب معهم إلى منطقة أخرى، حيث تُرغَم أحيانًا على الزواج أو الدخول في علاقة قسرية.
تؤدي مثل هذه الحالات إلى الإضرار بسمعة العائلة وتعرّض الضحايا وأسرهن للوصمة والنبذ الاجتماعي، مما يفاقم من شعور الفتيات بالعجز ويُقوّض إحساسهن بالأمن الشخصي والاجتماعي داخل بيئاتهن.

4.الإكراه على الانخراط في انشطة غير قانونية

تواجه بعض النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للابتزاز الإلكتروني ضغوطًا شديدة قد تدفعهن إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية، مثل الاتجار بالمخدرات أو الاستغلال الجنسي التجاري، استجابةً لمطالب المبتزين بدفع مبالغ مالية كبيرة.

غالبًا ما يستخدم المبتزون التهديد بنشر صور أو معلومات شخصية حساسة كوسيلة للضغط، ما يجعل الضحايا يشعرن بأن لا خيار أمامهن سوى الامتثال، لتفادي الفضيحة والوصمة المجتمعية.
في ظل غياب الدعم النفسي والقانوني، وانعدام الموارد المالية أو شبكات الأمان الاجتماعي، قد ترى بعض الضحايا أن الامتثال لمطالب المبتزين هو الخيار الوحيد المتاح، ما يعرّضهن لانتهاكات متكررة ومخاطر قانونية واجتماعية جسيمة.

5. انتشار الخطر وتجنيد النساء والفتيات الأخريات

غالبًا ما تستغل الأطراف المبتزة ضحايا الابتزاز الإلكتروني ، عبر إكراههن على تجنيد نساء وفتيات أخريات، سواء من خلال الوعود بالحماية أو عبر التهديد بإلحاق الأذى بهن في حال الرفض.
يحدث هذا التجنيد في سياقات متعددة، مثل الدوائر الاجتماعية أو المنصات الإلكترونية. على سبيل المثال، قد يُجبر المبتز الضحية على استدراج صديقات أو معارف إلى مواقف مماثلة، تحت ذريعة تقديم مساعدات مالية أو فرص عمل وهمية.
يدفع الخوف من الفضيحة العديد من الضحايا إلى الصمت، مما يوقعهن في دوامة من الاستغلال لا تقتصر على معاناتهن الفردية، بل تسهم أيضًا في تعريض المزيد من النساء والفتيات في المجتمع للخطر.

عوائق دعم الضحايا

في خضم المخاطر الكبيرة التي تواجه النساء والفتيات بسبب الابتزاز الإلكتروني ، يصبح الوصول إلى الدعم أمرًا بالغ التعقيد والصعوبة

تتعدد أسباب ذلك، ومنها:

1. العوائق الثقافية والاجتماعية

تشكل العوائق الثقافية والاجتماعية، لا سيما المرتبطة بمفاهيمشرف العائلة، تحديا كبيرا امام - - التدخلات ومساعدة الضحايا. تواجه النساء والفتيات ضغوطاً شديدة من أسرهن ومجتمعاتهن الأوسع لالتزام الصمت خوفًا من الوصمة الاجتماعية والانتقام، مما يعيق وصولهن الى الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي الذي يحتجن اليه.

لقد واجهنا حالة مقلقة حيث أبلغت امرأة الشرطة عن تعرضها للعنف الجنسي والجسدي من قبل زوجها." وللأسف، قام الضابط بالكشف عن جميع شكاواها ومعلوماتها الحساسة أمام رجال من المجتمع المحلي ،مما انتهك خصوصيتها وزاد من تعرضها للخطر ." - ممثل أمني، القيارة، جنوب الموصل

2. الافتقار إلى السرية والحساسية في عمليات إعداد التقارير

تفتقر آليات الإبلاغ الحالية إلى معايير السرية والحساسية اللازمة للتعامل مع قضايا الابتزاز والعنف ضد النساء والفتيات.

إن غياب الكوادر النسائية في أجهزة الأمن الوطني يضطر النساء إلى مناقشة قضاياهن الحساسة مع ضباط ذكور، مما يزيد من شعورهن بعدم الأمان. كما أن ثقافة لوم الضحية المتفشية تثني العديد من النساء عن تقديم الشكاوى، فيما يشكل الخوف من الكشف عن الهوية عائقًا إضافيًا يمنع الضحايا من طلب المساعدة.

تُسهم هذه الصعوبات في إضعاف ثقة النساء بالخدمات القضائية وخدمات الحماية.
فالمخاوف المرتبطة بالسلامة، والسرية، واحتمالية مواجهة أفراد الأسرة داخل هذه المؤسسات، تردع العديد من النساء عن السعي لتحقيق العدالة والوصول إلى الحماية التي يحتجنها.

3. تورط بعض أفراد الجهات الأمنية في انتهاكات

في بعض الحالات، تم الإبلاغ عن أفراد من الجهات الأمنية أنفسهم كمشاركين في عمليات .الابتزاز الإلكتروني
تساهم هذه الانتهاكات في تقويض ثقة الضحايا بمؤسسات الحماية، مما يثني الناجين والناجيات عن .الإبلاغ عن الانتهاكات أو طلب المساعدة

4. آليات غير فعالة وغير ملائمة لإعداد التقارير

وعندما يحاول الضحايا الإبلاغ عن حالاتهم، غالبًا ما يواجهون آليات إبلاغ بطيئة وغير فعالة، مما يعيق وصولهم إلى الحماية والعدالة.

الاستجابات

هناك عدد من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها مختلف الجهات الفاعلة في مواجهة تحديات الابتزازالإلكتروني. عززت منظمة منع العنف ونشر السلام (NP) بشكل ملحوظ جهود مكافحة الابتزاز الإلكتروني في جنوب الموصل، مما عزز بيئة أكثر أمانًا لأفراد المجتمع، وخاصة الفتيات والنساء. ومن خلال المرافقة الوقائية، تسهّل منظمة منع العنف ونشر السلام وصول الناجين إلى أجهزة الأمن الوطني والسلطات المحلية، مما يساهم في بناء الثقة وتشجيع الإبلاغ عن حالات الابتزاز. كماعززت المبادرات المجتمعية ، مثل فرق السلام المجتمعية ومنتديات السلامة المجتمعية، من قدرة المجتمعات المحلية على الصمود من خلال زيادة الوعي ومعالجة العوائق التي تحول دون الإبلاغ. وقد فتحت هذه المنتديات باب الحوار بين أفراد المجتمع المحلي والجهات المسؤولة، مما ساهم في تعزيز استجابة الجهات الأمنية وتمكين الناجين من اتخاذ الإجراءات اللازمة.

"لولا منظمة منع العنف ونشر السلام لما عرفنا آليات الإبلاغ أو دور الشرطة المجتمعية". - عضو في المجتمع المحلي، القيارة، جنوب الموصل

علاوة على ذلك، سلط تركيز منظمة منع العنف ونشر السلام على المناصرة وبناء القدرات الضوء على ثغرات حاسمة تتعلق بغياب اللامركزية في التعامل مع قضايا الابتزاز الإلكتروني ، مما كان يعيق سهولة الإبلاغ في السابق. ومن خلال الجهود المبذولة، تم الدفع نحو تحويل النظر في هذه القضايا إلى المحاكم المحلية، مما سهّل وصول الضحايا إلى آليات العدالة.
ورغم أن هذا التحول فرض تحديات إضافية فيما يتعلق بضمان السرية، فقد نجحت منظمة منع العنف ونشر السلام، بالتعاون مع فرق السلام الوطني وفرق السلام المجتمعي، في العمل مع السلطات المحلية للدعوة إلى اتخاذ تدابير تحمي خصوصية الحالات الحساسة.
ويبرز أثر هذا النهج من خلال التغير الإيجابي في ديناميكيات المجتمع، حيث تم تسجيل زيادة في الإبلاغ عن حالات العنف والابتزاز الإلكتروني ، مما يدل على ترسخ أعمق لثقافة الإبلاغ.

في المحصلة، أسهم النهج المتكامل الذي تبنته منظمة منع العنف ونشر السلام في تمكين الأفراد، وتعزيز آليات الحماية المجتمعية، وبناء بيئة تعاونية قائمة على الثقة والدعم المتبادل.

النظرة المستقبلية: التوصيات

على الرغم من الجهود المبذولة والتقدم المحرز أثناء تنفيذ المشروع، من المهم أن تنظر الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في مجال الابتزاز الإلكتروني في التوصيات التالية:

تعزيز إمكانية الوصول والدعم

1. إشراك المرأة في صنع القرار

من الضروري ضمان المشاركة الفاعلة للنساء والفتيات في المناقشات وصنع القرار بشأن التصدي لظاهرة الابتزاز الإلكتروني. إن إشراكهن يضمن أن تعكس الاستراتيجيات والسياسات المتبعة احتياجاتهن وتجاربهن الفعلية، مما يعزز فعالية الاستجابة وشموليتها

2. الوصول الآمن والسري إلى خدمات الدعم

من الضروري توفير وصول مباشر وآمن وخاص للنساء والفتيات إلى خدمات الدعم داخل المؤسسات الأمنية. ويشمل ذلك إنشاء قنوات مخصصة لمعالجة قضايا الابتزاز الإلكتروني ، بما يضمن للضحايا القدرة على طلب المساعدة دون خوف من التعرض للخطر أو الوصم.
بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تطوير آليات إبلاغ تحترم أعلى معايير الخصوصية والأمان، مع ضمان التعريف بها ونشرها على نطاق واسع لتسهيل وصول الضحايا إليها.
إن تعزيز هذه الإجراءات من شأنه أن يشجع الناجيات على التقدم بطلب الدعم، ويعزز من قدرتهم على الحصول على الحماية والمساندة اللازمة لاستعادة حقوقهن وسلامتهن

3. تعزيز آليات الدعم والاستجابة

يمكن للعديد من أصحاب المصلحة أن يلعبوا دورًا مهمًا في تسهيل وصول النساء والفتيات إلى المعلومات حول آليات الإبلاغ وخدمات الدعم المتعلقة بالابتزاز الإلكتروني. ويشمل ذلك نشر أرقام التواصل مع مقدمي الخدمات الإنسانية، والخطوط الساخنة للشرطة المجتمعية للإبلاغ عن الجناة المعروفين، بالإضافة إلى الخطوط الساخنة لجهاز الأمن الوطني للحالات المجهولة.
وينبغي أن تهدف حملات التوعية إلى كسر الصمت المحيط بالابتزاز الإلكتروني، ومكافحة ثقافة إلقاء اللوم على الضحايا، وتعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا.

4. الحساسية الثقافية

يمكن لمقدمي الخدمات وأصحاب المصلحة العاملين في مجال مكافحة الابتزاز الإلكتروني تحسين استجابتهم من خلال ضمان أن تكون ممارسات الأمن والعدالة حساسة للسياق الثقافي، مع معالجة التحديات الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات في جنوب الموصل.
ويشمل ذلك التعاون مع القادة المحليين لتطوير استجابات تتماشى مع الخصوصيات الثقافية للمجتمع، مما يعزز ثقة الضحايا ويسهل وصولهم الى الدعم والحماية..

تعزيز القدرات الرقمية للمجتمعات

1. الأمن الرقمي في المناهج الدراسية
دمج تعليم الأمن الرقمي في المناهج الدراسية لتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لحماية أنفسهم من التهديدات الإلكترونية.

2. ورش عمل الشرطة المجتمعية لأولياء الأمور
تنظيم ورش عمل تفاعلية لأولياء الأمور، بقيادة الشرطة المجتمعية، لمناقشة قضايا الأمن الرقمي وتقديم أدوات عملية لإدارة استخدام التطبيقات والتحكم بمدة الشاشة. تهدف هذه الورش إلى خلق بيئة تعاونية تدعم فهم أولياء الأمور للمخاطر الإلكترونية، وتشجعهم على توجيه أطفالهم نحو استخدام آمن ومسؤول للتكنولوجيا.

تعزيز السرية والحساسية والفعالية في الاستجابة

1. تدريب الجهات الأمنية الفاعلة في مجال الأمن
تقديم تدريب متخصص لموظفي تطبيق القانون والموظفين القضائيين على التعامل مع قضايا الابتزاز الإلكتروني ، مع التركيز على الحفاظ على السرية وتجنب إعادة إيذاء الضحايا.

2. زيادة وجود الكوادر النسائية في المؤسسات الأمنية
تعزيز وجود الموظفات في المؤسسات الأمنية والقضائية، مع تزويدهن بالموارد اللازمة لتوفير بيئة .أكثر راحة وملاءمة للنساء والفتيات المتقدمات بالشكاوى
ولا ينبغي أن تقتصر هذه الجهود على السلطات الأمنية فقط، بل يجب أن تمتد لتشمل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والصحي للضحايا الذين يواجهون مثل هذه التحديات، بما يضمن استجابة شاملة ومتكاملة لاحتياجاتهم

3.تعزيز قدرة الخط الساخن على تقديم دعم سريع وموثوق
تبسيط وتوفير الموارد للعمليات بهدف تعزيز سرعة الاستجابة عبر الخطوط الساخنة، إذ تتطلب حالات الابتزاز الإلكتروني عبر الإنترنت استجابة عاجلة في كثير من الأحيان.

إذا كنتَ أنت أو أي شخص تعرفه يتعرض لابتزاز الإلكتروني
أو لأي شكل من أشكال العنف المرتبط به،
فنشجعك على التواصل مع الجهات المذكورة أدناه:

اذا كنت تعرف الشخص المبتز، فبلّغ الشرطة المجتمعية على الرقم- 497

إذا كنت لا تعرف الشخص المبتز، فبلّغ الأمن الوطني على الرقم 131

COMMUNITY POLICE HOTLINE – 497

NATIONAL SECURITY SERVICES HOTLINE – 131

رسم من تنفيذ إحدى عضوات فريق النساء من أجل السلام (سبتمبر 2022)